الأمم المتحدة

A/C.3/61/SR.13

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
25 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد البياتي . . . . . (العراق)

المحتويات

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

الشروع في تنفيذ دراسة الأمين العام المتعمقة بشأن مسألة العنف ضد الأطفال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

06-56341 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

٦٣ - **تعزيز حقوق الطفل وحمايتها** (A/61/303)

(أ) **تعزيز حقوق الطفل وحمايتها** (A/61/41 وcorr.1 وAdd.1 وA/61/207 و275 وcorr.1 و299)

(ب) **متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل** (A/61/270)

الشروع في تنفيذ دراسة الأمين العام المتعمقة بشأن مسألة العنف ضد الأطفال

١ - **الرئيس:** قال إن دراسة متعمقة لمسألة العنف ضد الأطفال داخل الأسرة وفي المدارس، وفي مؤسسات الرعاية البديلة ومرافق الاحتجاز وفي أماكن العمل والمجتمعات المحلية، أُجريت تحت صدارة باولو سيرجيو بينيرو، الخبير المستقل الذي عينه الأمين العام، وذلك عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣٨/٥٦. وحظيت بالترحيب التوصيات التي تضمنتها الدراسة (A/61/299). ونوشدت الدول بأن تحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال وأن تتصدى لأسبابه الأصلية. فالأطفال هم أشد أفراد المجتمع تأثراً، وليس هناك ما يسوّغ ارتكاب العنف ضد الأطفال.

٢ - **السيدة آل خليفة** (رئيسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة): قالت إن العمل بشأن الدراسة اتسم بطابع الشمول، حيث يشارك فيها جميع المناطق والأطراف المؤثرة، بما في ذلك ممثلو الحكومات والأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والبرلمانيون والمجتمع المدني والأطفال أنفسهم. فالعنف يضر بالأطفال في كل مكان، بغض النظر عن العنصر أو الطبقة أو الثقافة. ويتأثر بعض الأطفال بصفة خاصة بسبب السن أو الجنس أو الخصائص المميزة مثل الإعاقة أو الحالة الاجتماعية. وقالت إن الحاجة ماسة إلى وجود شراكة دولية لتحديد ومعالجة الأسباب الأصلية وإنشاء آليات لمنع العنف ضد الأطفال.

٣ - **السيد لوبيز** (الأمين العام المساعد ومدير الشؤون السياسية، المكتب التنفيذي للأمين العام): تكلم نيابة عن الأمين العام فقال إن الدراسة بشأن مسألة العنف ضد الأطفال كان يتصدرها خبير مستقل عينه الأمين العام، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ورحب بالمدير العام بالإنابة لمنظمة الصحة العالمية، الدكتور نورد شتروم، وبالمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة فينيمان، وبنائبة مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، السيدة خان ويليامز.

٤ - وأضاف قائلاً إن الدراسة تبين أن العنف ضد الأطفال لا يعرف أية حدود وهو غير منظور ولا يُعاقب أحد على ممارسته بل وأحياناً يجري التغاضي عنه أو قد يجد تأييداً بموجب معايير اجتماعية والقانون الوطني. ويتعين أن يتوقف هذا. ولا يمكن تبرير أو تقبل أية أشكال للعنف. وقال إن الدراسة تعرض صورة لأثر العنف على الأطفال وتقترح توصيات لمنع العنف والتصدي له. وعرضت الدراسة وصفاً لمختلف أنواع العنف الذي يُمارس في الأسرة والمدارس ومؤسسات الرعاية والعدالة، وفي أماكن العمل والمجتمعات المحلية. وكان واحداً من التحديات فيما يتعلق بالدراسة هدم أسوار الصمت التي كثيراً ما أحاطت بالعنف. فقليل جداً ما كان يعرف عن الطريقة التي تكشف بها حالات العنف وتبلغ عنها. فالفكرة القائلة إن الآباء والأمهات والمعلمين والقائمين بشؤون الرعاية يتمتعون بحقوق لا حد لها في تنشئة الأطفال، تعمل على إضعاف النهج إزاء كبح ومنع حالات إساءة المعاملة داخل البيوت والمدارس والمؤسسات الرسمية.

٥ - وأضاف قائلاً إن الدراسة تخلص إلى نتيجة بأن العنف ضد الأطفال ليس محتماً ويمكن، بل ويجب منعه. ويجب على الدول أن تنفق أموالاً على السياسات والبرامج

التي تستند إلى الأدلة للتصدي للعوامل التي تثير العنف ضد الأطفال.

٦ - ومضى قائلاً إن الجمعية العامة ستنظر بإمعان في الدراسة وفي توصياتها، بتسليط الضوء على الحاجة المُلِحَة للتصرف على المستوى الوطني والدولي لحماية حق الأطفال في أن يتمتعوا بالسلامة من جميع أشكال العنف. واختتم قائلاً إن المجتمع الدولي والحكومات والمجتمع المدني، يشاركون في تحمل مسؤولية تنفيذ ومتابعة التوصيات الواردة في التقرير. ولا يتوقع الأطفال أقل من هذا. وأعرب عن سروره أن يرحب، نيابة عن الأمين العام، بالأعمال التي اضطلع بها السيد بينيرو.

٧ - **السيد بينيرو** (الخبير المستقل المعني بدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال): قال إن الأمين العام قد عينه ليتصدر إعداد الدراسة، وقال إنه تلقى دعماً هاماً من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومن منظمة الصحة العالمية. وأضاف قائلاً إنه سيقدِّم عند ذاك النتائج الأساسية والتوصيات المتضمنة في الدراسة (A/61/299)، التي كانت نتيجة لعملية تشاركية.

٨ - واستطرد قائلاً إن العنف ضد الأطفال يمثل مشكلة عامة ومنتشرة. ففي سنة ٢٠٠٢، توفى ٠٠٠ ٥٣ طفل نتيجة القتل. وأثناء السنة نفسها، تعرض ١٥٠ مليون فتاة و ٧٣ مليون فتى دون سن ١٨ لجماع جنسي بالإكراه أو لأشكال أخرى من العنف الجنسي. وكثير من أعمال العنف ضد الأطفال جرى التغاضي ضمنياً عنها من جانب المجتمع أو فرضت جزاءات عنها بشكل قانوني وظلت طي الخفاء أو دون ذكرها في السجلات.

٩ - وأوضح أن سرعة تأثر الأطفال بالعنف ترتبط بأعمارهم. فالأطفال الصغار معرضون لأشد أنواع خطر العنف البدني، في حين أضرّ العنف الجنسي أساساً بالمراهقين. وكان الفتيان يتعرضون لخطر أكبر يتمثل في العنف البدني، في حين كانت الفتيات يتعرضن لخطر أكبر يتمثل في العنف الجنسي والإهمال والبغاء بالإكراه. ويتصل العنف ضد الأطفال بشكل مباشر بالمواقف التمييزية والقوالب النمطية، وهو يستفحل بعوامل مثل الفقر وعدم الاستقرار السياسي والصراع.

١٠ - ومضى قائلاً إن الرسالة الأساسية للدراسة هي أنه لا يمكن تبرير أي عنف يُمارس ضد الأطفال. وأنه يمكن بل يجب منع كل أنواع العنف ضد الأطفال. وفي أحوال كثيرة للغاية، اتسمت الجهود المبذولة للتصدي للعنف ضد الأطفال بأنها ردود أفعال ومبعثرة.

١١ - وشدد على أن يكون منع العنف أولوية من الأولويات، مع إيلاء اهتمام كبير إلى الأسباب الكامنة وعوامل الخطر. فالمواقف التي تتغاضى عن العنف ضد الأطفال أو تجعل منه سلوكاً سوياً لا بد وأن تتغير، مع إيلاء اهتمام خاص إلى الجانب الجنساني. ويتطلب الأمر توفير الخدمات القانونية والصحية والاجتماعية ذات الطابع الحساس والرفيعة الجودة بغية تحقيق هذا الهدف، وينبغي أن تنفذ الدول عملية منتظمة لجمع البيانات على المستوى الوطني بشأن العنف ضد الأطفال.

١٢ - واستطرد قائلاً إن منع العنف ضد الأطفال والتصدي له يتطلب إنهاء العلاقة المتسلطة بين البالغين والأطفال وإنهاء التبريرات لجميع محاولات الاعتداء على الأطفال، وليس فقط تلك الاعتداءات التي تتسم بالغلو. فالعرف والتأديب ليسا سببين لاقتراف العنف ضد الأطفال.

١٣ - **الدكتور نورد شتروم** (المدير العام بالإنابة لمنظمة الصحة العالمية): قال إن إساءة معاملة الأطفال تؤدي إلى أحوال خطيرة طويلة الأجل، مثل الاكتئاب، والسلوك

الانتحاري وازدياد معدلات مرض الأوعية الدموية القلبية والسرطان والأمراض المنقولة عن طريق ممارسة الجنس. وكثيراً ما يواصل الأطفال ضحايا العنف حلقة العنف بعد أن يصيروا كباراً. بيد أن هذه الحلقة يمكن وقفها. ونظراً لأن العنف ضد الأطفال يتبع أنماطاً معينة يمكن التنبؤ بها، فمن الممكن وقف العنف.

١٤ - وأشار إلى أن عشرات من البلدان شرعت مؤخراً في استخدام برامج لمنع العنف وهي تعكف على بناء القدرات لمنع العنف. وقال إن منظمة الصحة العالمية ستصدر عما قريب تقريراً يُمكّن البلدان من تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة. ويجري تدريب العاملين في المجال الصحي على التصدي لسوء معاملة الأطفال، وعلى قياس مداه وعواقبه ومنعه عن طريق العمل مع الوالدين ومقدمي الرعاية.

١٥ - ونظراً للعلاقة القوية بين الفقر والعنف، لا نستطيع أن نُوفي الأهداف الإنمائية للألفية حقها من التقدير.

١٦ - وأوضح أن الدراسة فريدة من نوعها في إدراج أدوات الصحة العامة وحقوق الإنسان. واختتم قائلاً إن منظمة الصحة العالمية تؤيد الاقتراحات الواردة في الدراسة.

١٧ - **السيدة فينيمان** (المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)): قالت إن العنف ضد الأطفال كثيراً ما يرتكبه أولئك القريبون منهم، مثل أفراد الأسرة والمعلمين والأزواج أو الزوجات وزملاء الدراسة. وفي أحوال كثيرة يتسبب التلاميذ المتسلطون على من هم أضعف منهم في إبعاد الفتيات عن المدرسة. ويعمل العنف الجنسي على انتشار فيروس القصور المناعي البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، حيث يفوق عدد الفتيات المتأثرات كثيراً عدد الصبيان. وأضافت أن نحو ٨٢ مليون زوجة تحت سن البلوغ يتعرضن لخطر الإساءة من أزواجهن البالغين. وما يزيد على ١٠٠ مليون فتاة تعرضن للختان. وكثيراً جداً ما كانت الشابات الشغالات في المنازل هدفاً للعنف في البيوت حيث يعملن. ويشكل بغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال شكلاً آخر من أشكال العنف ضد الأطفال. ويتعرض الأطفال في الرعاية المؤسسية بصفة خاصة للعنف من أطفال آخرين ومن الكبار الذين يفترض أنهم الذين يقدمون الرعاية لهم.

١٨ - ومضت قائلة إنه في أجزاء كثيرة من العالم لا توجد نظم للإبلاغ عن العنف ضد الأطفال أو التحقيق بشأنه، وحيثما توجد نظم رسمية، كثيراً ما تحاول هذه النظم أن تستخف بشكل بالغ في تقدير طبيعة المشكلة.

١٩ - وأشارت إلى جنوب أفريقيا وقالت إنه يوجد حالياً مراكز جامعة متعددة الخدمات لتقديم العون إلى ضحايا العنف الجنسي. وفي السنغال، هناك أكثر من ١ ٦٠٠ قرية التزمت بإنهاء ختان الإناث والزواج المبكر. وفي نيبال، ما يزيد على ٢٠٠ مركز للمعاونة القانونية يعمل لمنع العنف ضد الأطفال والنساء. ومن الأهمية أن توجد نظم إبلاغ للاطلاع على حالة الأطفال ونظم قانونية تؤدي أعمالها جيداً.

٢٠ - **السيدة خان ويليامز** (نائبة مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان): قالت إن دور المنظمات غير الحكومية المشار إليه في الدراسة يعتبر بالغ الأهمية. فالمنظمات غير الحكومية تكفلت بالمشاركة الكاملة للأطفال في الدراسة. وقد تكلم الأطفال بوضوح وشجاعة حول تجاربهم التي يكتنفها العنف وجاءت تصريحاتهم فحطت بالدراسة على أرض الواقع. وهؤلاء يتوقعون من الكبار اتخاذ إجراءات علاجية للتصحيح.

٢١ - وأضافت قائلة إن الأثر المدمر الذي يتركه العنف على الأطفال جعل من المحتم تغيير الطريقة التي تعامل بها هذه المسألة. فليس هناك بلد ولا مجتمع بمنأى عن هذا الأثر.

وبالطبع هناك عوامل خطر واضحة كما أن هناك بعض العوامل الوقائية. ويتطلب الأمر مزيداً من البحوث في كل بلد على حدة، بيد أن الحقائق الأساسية التي يتم جمعها بدقة من خلال عملية تشاركية، صارت الآن معروفة. وتبين الدراسة أيضاً أن هذا العنف ليس له ما يبرره تماماً ويمكن منعه كله.

٢٢ - وأوضحت أن الوقاية تعتبر بالغة الأهمية ويمكن تحقيقها عن طريق سن التشريعات الوطنية وتنفيذها وعن طريق التعاون الدولي. فكل طفل له حق في حياة تخلو من العنف. وقالت إن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تؤيد التوصيات الواردة في الدراسة وتدعو إلى متابعة منظمة، محددة جيداً ومركزة. ولا ينبغي أن يكون نصيب الأطفال من الحماية أقل مما يتمتع به البالغون الكبار. فحرمان الأطفال من حقوقهم الأساسية يسير في كثير من الحالات جنباً إلى جنب مع حرمانهم من كرامتهم واحترامهم. واختتمت قائلة إن الدراسة تسلط الضوء على المساواة وعلى أن جميع حقوق الإنسان كل لا يتجزأ ويتوقف بعضها على بعض كما تسلط الضوء على أهمية اتباع نهج شاملة إزاء المشكلة.

٢٣ - **السيدة مايو بوالا** (إحدى المشاركات الشابات): تكلمت باسم الشباب العالمي فسردت حكايات عن أطفال من مختلف بقاع العالم يعانون من الفقر وتشغيل الأطفال والاعتداء الجنسي والصراع المسلح والتحرش بهم. وقالت إنها مسؤولية المجتمع العالمي أن يتصرف نيابة عن الأطفال وأن يتكلم نيابة عمن لا صوت لهم. وقد آن الأوان للكف عن الاستهانة بمسألة العنف وإنكارها، وهي الشيء الذي يوجد في البيت وفي المدرسة وفي مكان العمل وفي الشوارع. ويصدق نفس الشيء على العنف الجنسي: فقد بلغت اللامبالاة إزاء سفاح المحارم والميل الجنسي إلى الأطفال والبغاء أبعاداً تبعث على القلق. فالأطفال يجندون أيضاً في القوات المسلحة انتهاكاً لحقوقهم وللاتفاقيات الدولية التي صدَّقت عليها بلدانهم. وهناك بعض فئات من الأطفال، يعانون فعلاً من الضعف، يصبحون بدرجة متزايدة على هذه الشاكلة من خلال التمييز والاستبعاد.

٢٤ - وأضافت قائلة إن الممارسات العرقية والدينية، مثل ختان الإناث والبائنة وزواج الأطفال والسخرة تعتبر من بين أسوأ وأشيع الانتهاكات لحقوق الأطفال. ومع اتساع نطاق هذا العنف وعواقبه المذهلة، لم يعد الأطفال يتسامحون إزاء الأعذار التي يقدمها هؤلاء الذين يرتكبون تلك الأفعال السيئة. وكل شخص عليه واجب إزاء المجتمع وإزاء جعل العالم مكاناً أفضل للعيش فيه. كما أن اتفاقية حقوق الطفل تمنح الشباب الحق في المشاركة، بيد أن هذه المشاركة تقابل إلى حد كبير بعدم التشجيع.

٢٥ - ومضت قائلة إن الحكومات عليها مسؤولية وقف ومنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال ومسؤولية إدراج التوصيات بهذا المعني في خططها الوطنية، لإصلاح التشريعات وضمان مشاركة الأطفال في صنع القرار على جميع المستويات. ويجب على الحكومات أن تسعى إلى إعادة توعية المجتمع وإقامة شبكة شاسعة وسهلة المنال لحماية الأطفال من أجل جميع الأطفال. ويجب أيضاً على الوكالات التابعة للأمم المتحدة وعلى المنظمات غير الحكومية والأسر والمجتمعات المحلية، والشرطة ووسائط الإعلام، والقطاع الخاص والأطفال والشباب أنفسهم أن يتحملوا أيضاً المسؤولية عن منع العنف ضد الأطفال.

٢٦ - وبعد أنه نوهت بأن وجود عالم بدون عنف سوف يقضي على كثير من المشاكل العالمية، قالت إن الدراسة هي مجرد البداية لعملية معقدة عالمية النطاق للقضاء على ممارسات ضارة بالأطفال. واختتمت بقولها أنها تشجع أولئك الحاضرين على أن يتذكروا طفولتهم والنظر فيما كانوا يتمنونه لطفولتهم والسعي إلى خلق مستقبل أكثر

إشراقاً لجميع الأطفال، ذلك لأن إلحاق الأذى بالأطفال معناه إلحاق الأذى بالعالم.

٢٧ - **الرئيس:** قال إنه يفتح الباب للراغبين في طرح أسئلة.

٢٨ - **ولي العهد هاكون** (النرويج): قال إن مستوى ونطاق العنف ضد الأطفال في العالم يجبر المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة حالة الطوارئ غير المعلنة. وأضاف أنه لمما يشرفه أن يعمل كوسيلة اتصال بين المبادرة الدولية لاستهلال الدراسة والمبادرة التي تجري في النرويج في نفس اليوم.

٢٩ - وتكلم من خلال خبرته كسفير للنوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأهداف الإنمائية للألفية التي أعلنتها الأمم المتحدة، فقال إنه قد التقى كثيراً من الأطفال المعرضين لخطر العنف في أنحاء العالم وأنه مقتنع بأن البلدان لا تستطيع أن تزدهر إلا إذا استمعت إلى أصوات الأطفال. وأوضح أنه لا بد من بذل جهود متضافرة بشكل عاجل لإقامة عالم أكثر أماناً وعدلاً، بحيث يتصدى للأسباب الأصلية لهذه الظاهرة وباتباع أفضل الممارسات على النحو الموصى به في الدراسة، لأن العنف ضد الأطفال يقوِّض أيضاً الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف.

٣٠ - ومضى قائلاً إن الإجراءات المقترحة لإنشاء وتعزيز النظم الشاملة الوطنية لحماية الأطفال ستكون وسيلة فعالة في التصدي للعنف ضد الأطفال. ومن الأمور البالغة الأهمية حدوث تغيير كبير إزاء إيجاد حياة خالية من العنف لجميع الأطفال، وهو اشتراط تضمنته اتفاقية حقوق الطفل. ولبلوغ هذه الغاية، يجب على كل شخص أن يضطلع بدور مقدم الرعاية وأن يتخذ إجراءات فورية لجعل البيوت والمدارس والمجتمعات المحلية والمؤسسات أكثر أماناً للأطفال. وقال إن الدراسة تعتبر فريدة من نوعها فيما ذكرته عن تجنيد الأطفال الذين يعولون على المتابعة الفعالة؛ ويجب ألا يتركوا لشؤونهم. وطالب بتقديم أقوى دعم ممكن للمبادئ وللتوصيات الواردة في الدراسة ومن أجل اتخاذ إجراء فعال على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي لإيجاد عالم صالح للأطفال في الجيل القادم. وفي الختام، تساءل عن الإجراءات الملموسة التي يمكن للحكومات أن تتخذها لإصلاح التقصير في الإصغاء إلى الأطفال.

٣١ - **السيدة فاي** (السنغال): أشارت إلى أن الأطفال في البلدان النامية، وخصوصاً في أفريقيا، هم أكثر من يعانون من الفقر ومن عواقب الصراعات المسلحة. فالعنف يعرقل التنمية والتألق الكامل للطفل. وقد سَنّ بلدها قوانين لمكافحة هذا البلاء وأنشأ آليات وبرامج لإقرار حقوق الطفل وإنشاء بيئة آمنة لهم. ويؤيد وفدها التوصيات الواردة في الدراسة ويأمُل في أن تنفَّذ بشكل فعال. ونظراً لأن العنف ضد الأطفال منتشر في جميع أنحاء العالم، فإنها تود أن تعرف ما هي الطرق الأخرى التي يمكن أن يجدها المجتمع الدولي بغية وضع حدٍ نهائي لهذه الحالة القاسية.

٣٢ - **السيدة لينتونن** (فنلندا): تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقالت إن الدراسة قد اعتمدت نهجاً متكاملاً إزاء العنف ضد الأطفال. وطلبت من الخبير الدولي أن يقترح طرقاً لتغيير التقبُّل الاجتماعي لهذا العنف، الذي يؤدي إلى قدرٍ كبيرٍ من العنف في العالم اليوم. وبخصوص التوصيات المعنية بإجراء حوار بين الدول ولجنة حقوق الطفل، تساءلت عما إذا كان من المفيد الجمع بين أفضل الممارسات بشأن قاعدة بيانات دولية لاستخدامها في صياغة السياسات الوطنية. وقالت إنها تلتمس أيضاً مزيداً من المعلومات بشأن الطرق التي يمكن بها للدول أن تراعي المنظور الجنساني في صياغة السياسات الوطنية بشأن العنف ضد الأطفال.

٣٣ - **السيد رمضان** (لبنان): قال إن الدراسة بالكاد يمكن وصفها أنها دراسة ''متعمِّقة'' عندما فشلت في معالجة مسألة القتل العمد للأطفال. فهذا التهديد لأرواح الأطفال يظهر في الصراعات المسلحة والاحتلال الأجنبي، وهو موضوع جرى تجاهله تماماً في التقرير. وحتى في الفقرة ٩، التي تحتوى على قائمة من السياقات التي جرى فيها التصدي للعنف ضد الأطفال، فلم ترد أية إشارة إلى كثير من الأطفال اللبنانيين والفلسطينيين الذين هم من اللاجئين أو من الأشخاص المشردين داخلياً. وقد ذكرت السيدة مايو بوالا أن الأطفال لم يعد يقبلون تلك الأعذار التي يبديها مرتكبو العنف ضد الأطفال. وقد حان الوقت للكبار أن يقولوا نفس الشيء.

٣٤ - **السيد بالستيرو** (كوستاريكا): قال إن مجتمع اليوم هو دون شك مجتمع مريض يعتبر فيه أضعف القطاعات وأكثرها تأثراً في البلدان الغنية والفقيرة على السواء هم ضحايا العنف. وهذه المشكلة صارت مشكلة مستوطنة. وقد وُجد التشخيص لها والآن يجب إيجاد العلاج. وتوضح الدراسة ما يمكن عمله في الساحة المتعددة الأطراف التي تطوَّرت فيها الأمم المتحدة من منظمة كانت تركز في الأصل على الدول إلى منظمة تركز الآن على الأفراد. وطلب إلى الخبير الدولي أن يعمل على إحداث نفس التغيير فيما يتعلق بالتفاعل مع المجتمع المدني ومع أطفال الأجيال الحاضرة والمقبلة.

٣٥ - **السيدة راشد** (المراقبة عن فلسطين): قالت إنه رغم ما ذكره الخبير المستقل من سببٍ عن عدم معالجة الدراسة لمسألة الأطفال في الصراعات المسلحة، فإن المسألة أشير إليها حيث ذكرت حالة لا يجد الأطفال فيها ملاذاً آمناً، سواء في بيوتهم أو في مدارسهم. فالسنة ٢٠٠٦ كانت أكثر السنوات دموية حتى الآن بالنسبة للأطفال الفلسطينيين بسبب الإجراءات التي اتخذتها السُلطة القائمة بالاحتلال. فمعظم الأطفال في قطاع غزة هم لاجئون ويتعرض الأطفال الفلسطينيون للعنف كل يوم في شكل اعتقال واستجواب بالإكراه وعمليات ضرب بل وتعذيب. ومن البديهي أن رفاه الأطفال يقع في نطاق ولاية هؤلاء الذين تتمثَّل وظيفتهم في حماية الأطفال. وطلبت إلى الخبير الدولي بأن يوضح أكثر الأسباب المتعلقة بهذا السهو، وخصوصاً في سنة لا يمكن اعتبارها بأنها أتاحت عالماً صالحاً للأطفال.

٣٦ - **السيد سعيد** (السودان): قال إنه يرحب بأن المشاورات التي أسفرت عنها الدراسة كانت شاملة وأخذت في الحسبان القضايا الاجتماعية والإنمائية على المستوى الإقليمي. بيد أن هناك بُعداً واحداً تفتقده هذه الدراسة وهو القيم الأخلاقية. وجميع الديانات والأعراف تعبِّر عن كراهية للعنف ضد الأطفال، ومع ذلك لم يدرج في الدراسة أي إطار قانوني يتعلق بالقيم الأخلاقية.

٣٧ - وأضاف قائلاً إن وفده يرحب بالبيان الذي أدلت به السيدة مايو بوالا، نظراً لأن مشاركة الأطفال ما زالت حتى الآن ضعيفة نوعاً. وفي هذا الصدد، قال إن السودان يعقد لقاء سنوياً ويعبِّر الأطفال فيه عن آرائهم بشأن المسائل والاهتمامات. ولا ينبغي في متابعة الدراسة أن يحدث تردد في التعامل مع الأطفال الذين يعيشون تحت نير الاحتلال الأجنبي، على سبيل المثال، في فلسطين وفي مرتفعات الجولان. ونظراً لأن الدراسة هي الأولى من نوعها، فينبغي أن تتسم بمزيد من الجُرأة ومزيد من الدراسة المتعمقة.

٣٨ - **السيدة ماييرا** (البرازيل): قالت ينبغي أن تؤدي الحكومات دوراً تثقيفياً، لأن أي نوع من العنف ضد الأطفال ليس له ما يبرره رغم أنه مُترسِّخ في كثير من البلدان كشكل من أشكال التأديب. وفي الواقع، جعلت البرازيل العنف ضد الأطفال الآن شيئاً غير مشروع لمنع العقوبة البدنية في البيت. وتساءلت إلى أي مدى تستطيع التوعية

بالأشكال غير العنيفة للعقوبة أن تذهب في حظر العنف في جميع الأحوال.

٣٩ - **السيد بينهيرو** (الخبير المستقل المعني بدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال): قال إنه من الأهمية إشراك الأطفال في أية جهود لمكافحة العنف ضدهم، وخصوصاً في صياغة التشريعات الوطنية. بيد أن القانون لا يكفي لتغيير الحقائق الواقعة. والأحرى أن يكون القانون إطاراً جيداً للعمل. ونظراً لأن السياسات الرامية إلى تعزيز حقوق الأطفال غالباً ما تكون مبعثرة عبر وزارات عديدة، تمس الحاجة إلى أن تقوم الحكومات الوطنية بإدراج الخدمات ومراقبة تنفيذ البرامج والتشريعات ذات الصلة. وهناك أيضاً حاجة إلى إنشاء آليات للإبلاغ عن العنف وتحسين عملية جمع البيانات.

٤٠ - ويجب على الدول أن تشترك بشكل أنشط في الجهود الرامية إلى جعل العنف ضد الأطفال شيئاً غير مقبول من الناحية الاجتماعية. فالحاجة تدعو أن تبذل الدول المزيد، بالمشاركة مع المجتمع المدني، لتغيير التصورات العقلية الجامدة وإزالة القوالب النمطية إزاء دور البنين والبنات والرجال والنساء من خلال حملات التوعية. وبدون التدخل من الحكومات سيكون من الصعب جداً إحداث هذا التغيير. وفيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية، قال إنه يرحِّب بإنشاء أمين للمظالم. وقال إنه يشيد أيضاً بإنشاء خطوط هاتفية مخصصة لتقديم المساعدة للأطفال مثل ذلك الخط الذي قام بزيارته مؤخراً في القاهرة.

٤١ - وبشأن مسائل طُرحت حول حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، لم تعالج الدراسة هذه المسألة نظراً لأن مجلس الأمن أُنيطت به ولاية محددة للتصدي لها. بيد أنه التقى في الآونة الأخيرة مع مسؤولين حكوميين في قطاع غزة. وقال إن كتابه القادم الذي سيرفقه بالدراسة سوف يعكس ما رآه وسيعالج الحالة في فلسطين بالتفصيل. وقال إن الحدود الخاصة بعدد الصفحات هي التي قيَّدت مقدرته على أن يفعل ذلك في الدراسة.

٤٢ - **الدكتور نوردشتروم** (المدير العام بالإنابة لمنظمة الصحة العالمية): قال إنه يمكن اتخاذ عدة خطوات على الفور لترجمة الدراسة إلى حقيقة عملية. فأول إجراء من هذا القبيل هو تدريب العاملين في المجال الصحي والمعلمين ليكونوا قادرين على التعرُّف والمنع والتصدي لحالات إساءة المعاملة والعنف ضد الأطفال. فأسباب هذا العنف، بما في ذلك تعاطي المواد الكحولية، وعدم المساواة الاجتماعية والعنف في وسائط الإعلام، يمكن معالجتها في الأجل الأطول. وهناك خطوة أخرى تتمثل في مواصلة الرصد لكشف الحقائق ويمكن تقاسم أفضل الممارسات. وقال إنه لفت الانتباه إلى منشور منظمة الصحة العالمية منع إساءة معاملة الأطفال: دليل لاتخاذ إجراء وإيجاد أدلة الإثبات. وقد أُحرز تقدم صوب القضاء على شلل الأطفال في العالم، وينطبق نفس الشيء فيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال. وأفضل طريقة للقيام بذلك هو الحديث عن المشكلة والإصغاء إلى رأي الأطفال. واختتم قائلاً إنه يجب أن تشمل الجهود الرامية إلى القضاء على العنف الرجال والنساء والبنين والبنات على حدٍ سواء.

٤٣ - **السيدة أندريشوك** (كندا): قالت إن كندا تقدِّر الأعمال المشتركة بين القطاعات التي تتضح من تعاون مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ودور هذه المنظمات في إعداد الدراسة. فمنع العنف ضد الأطفال يكون فعالاً للغاية عندما تتعاون القطاعات. كما أن مشاركة الشباب في إعداد الدراسة يعتبر أيضاً على درجة من الأهمية. وقالت إن وفدها يشيد بالبيان الذي أدلى به المشارك عن الشباب، وهو البيان الذي مكَّن اللجنة من أن تتعرف بشكل مباشر على تجارب الشباب. وأضافت أن العنف ضد البنين والبنات

والمراهقين إنما ينتهك أخص حقوق الإنسان الأساسية لديهم ويؤثر على صحتهم ورفاههم ونمائهم الاجتماعي. وأوضحت أن حكومتها سوف تعمل مع الدول الأعضاء ومع الأمم المتحدة لضمان أن توضع توصيات الدراسة موضع التنفيذ العملي.

٤٤ - **السيد شيوك** (سنغافورة): قال إن الدراسة جاءت في حينها وتتسم بالشمول ويوافق وفده على كثير مما ورد بها من ملاحظات. وقد كرَّست حكومته موارد هامة لصحة أطفال سنغافورة وسلامتهم وتعليمهم. وينطق بذلك سجلها القوي بشأن حماية حقوق الأطفال. وفيما يتعلق بمسألة العنف فإن حكومته اعتمدت سياسات وإطاراً منهجياً لحماية الأطفال من الإيذاء والإهمال. إضافة إلى ذلك، فإن سنغافورة قد شاركت في العملية الاستشارية المتعلقة بالدراسة وقد أجابت على مختلف الاستبيانات بمعلومات تفصيلية.

٤٥ - وأضاف قائلاً إن وفده في حين يدعم الجهود الرامية إلى حماية رفاه الأطفال يأسف لأن الخبير المستقل قد ارتأى من المناسب أن يساوي بين استخدام العقوبة البدنية في المدارس والعنف ضد الأطفال. فوفده ببساطة لا يتفق مع هذا الوضع. فالاستخدام المنظَّم للعقوبة البدنية يعتبر طريقة مقبولة للتأديب؛ فهو يردع أفعالاً من سوء السلوك الخطير، ويسجل عواقب بعض الأفعال ويشجع على احترام حقوق الأطفال الآخرين. وقد تضمنت الدراسة أمثلة لتسلط القوي على الضعيف ولأفعال وأساليب قطع الطريق وتعاطي المخدرات ضمن أنواع العنف التي تحدث بين الأطفال في المدارس. ونظراً لأنه لابد من توافر البيئات المواتية للتعليم والحفاظ عليها في المدارس، من الضروري ردع مثل هذا السلوك.

٤٦ - ومضى قائلاً إنه لا ينبغي أن يتكون انطباع خاطئ عن موقف حكومته لأنها تؤيد انتشار العقوبة البدنية واستخدامها كل حسب هواه. وفي سنغافورة، تطبَّق العقوبة البدنية بمقتضى مبادئ توجيهية وإجراءات محددة بوضوح ولا تستخدم إلا كملاذ أخير عندما تفشل تدابير أخرى. وهي لا تعتبر كخيار إلا عندما تحدث إساءة سلوك خطيرة جداً. ومثل هذه الضمانات تكفل ألا يُساء استخدامها؛ فإساءة استخدام العقوبة البدنية في سنغافورة لا يمكن التسامح معها.

٤٧ - **السيد كومبرباتش ميغين** (كوبا): قال إن التقرير يتسم بالأهمية لأنه صنَّف ونظم وعالج معلومات بشأن العنف ضد الأطفال. فبعض أشكال العنف ضد الأطفال لا تحظى بكثير من الاهتمام مثل غيرها. فالتخلّي عن الأطفال على سبيل المثال قد يكون نتيجة للفقر أو التعصب أو مجرد اليأس إزاء نقص سُبُل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل. وفي كثير من الأحوال، تكون التخفيضات في نفقات الخدمات الاجتماعية هي الذريعة المقدمة على أساس أن السوق سوف تحل المشاكل بغض النظر عن رغبات المجتمع. ورغم هذا الاهتمام المعلن برعاية الأطفال، تطلب الحكومات في كثير من الأحوال من البلدان النامية بأن تواصل تقديم خدمة الدين الخارجي حتى تم، بلا حياء، تسديد المبلغ الأصلي عدة مرات. وقال إن البلدان النامية تخضع في كثير من الأحوال إلى تدابير قسرية من جانب واحد لها تأثير خطير على رفاه الأطفال.

٤٨ - زيادة على ذلك فإن ما يزيد على بليون دولار تنفق سنوياً على الأسلحة من جميع الأنواع. وتعمل هذه الأموال على زيادة العنف والصراع الاجتماعي بدلاً من تعزيز حقوق الإنسان والتنمية البشرية. وسيكون وفده ممتناً لو تلقى مزيداً من التوضيح عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي لها تأثير مباشر على رفاه الأطفال والعنف ضدهم.

٤٩ - **السيد كانو** (سيراليون): أشاد بالدراسة وقال إنها ليست كافية بالنسبة للحكومات للتصديق على اتفاقية حقوق الطفل، ويجب على الحكومات أيضاً أن تدرج أحكام الاتفاقية في تشريعاتها الداخلية. وهو يود لذلك أن يعرف عن أنواع المساعدة المتوافرة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة لمعاونة البلدان التي لم تفعل ذلك بعد.

٥٠ - **السيدة خطاب** (مصر): بعد أن أكدت على تأييد وفدها الكامل للدراسة قالت إنها ليست سوى نقطة انطلاق لمعالجة مسألة العنف ضد الأطفال بشكل مباشر. وأضافت أن المتابعة تعتبر هامة للغاية، بدلاً من تنفيذها على فترات كلٍ منها خمس سنوات عندما تقدِّم الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل تقاريرها، إذ يجب أن تكون المتابعة على أساس سنوي وعندما تنشأ الأزمات. وأضافت قائلة إن تعيين ممثلة خاصة للأمين العام معنية بالعنف ضد الأطفال هو مسألة عاجلة ولا يمكن للأطفال انتظار إتمام الجهود الجارية القيمة لإصلاح هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات.

٥١ - ومضت قائلة إن ولاية الخبير المستقل في حين لا تشمل الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، فإنها تتفق مع الآخرين بأن حقوق الأطفال في الحياة قد انتهكت بشكل خطير أثناء الأحداث الأخيرة في لبنان ومن قبل في فلسطين. وقد استُهدف الأطفال بشكل متعمَّد. وزاد عدد الأطفال القتلى أثناء هذه الأحداث عن عدد من قُتل من المتحاربين. وقد كانت هناك انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. وتساءلت كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يكون أكثر فعالية في ضمان حماية حقوق الأطفال في حالات الأزمات وكيف يمكن للوكالات والآليات أن تنسق جهودها بشكل أفضل. وقالت إن وفدها يقترح عقد مؤتمر بشأن حماية حقوق الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

٥٢ - وأخيراً نوَّهت بأن مشاركة الأطفال في المشاورات الإقليمية التي عُقدت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت فعالة للغاية. واختتمت قائلة إنها تشجع استمرار مشاركة هؤلاء في الدراسات التي تجري مستقبلاً.

٥٣ - **السيدة بانكس** (نيوزيلندا): أشادت بالدراسة وبالعملية الرائعة التي هيأت لها فقالت إن معظم العنف المرتكب ضد الأطفال كان يدبَّر من هؤلاء الذي يعتبرون أقرب الناس إليهم - آباؤهم وأمهاتهم والذين يقدمون الرعاية لهم في البيت. ولذلك فإنها ترحب بأية نصيحة عن كيفية إدارة هذا التداخل المُعقَّد بين وحدة الأسرة والمجتمع على نطاق أوسع. وسيكون من المفيد معرفة ما إذا كانت هذه المسألة قد طرحها أطفال وشباب في أثناء المشاورات التي أجراها الخبير المستقل. ويود وفدها أن يعرف مزيداً من التفاصيل عن نطاق الخيارات، بما في ذلك تعيين الممثلة الخاصة، وهو ما يمكن أن يكفل المتابعة المُرضية.

٥٤ - **السيدة حلبي** (الجمهورية العربية السورية): بعد أن أشارت إلى الإجابات على الأسئلة التي طرحها الوفدان الفلسطيني واللبناني بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة والأطفال الذين يعانون من المعاملة اللاإنسانية تحت نير الاحتلال الأجنبي، قالت إن موقف حكومتها معروف جيداً وأنها تود أن تكرر ما سبق أن أعلنته بالفعل. ونظراً لأن الدراسة يقصد بها أن تكون أول دراسة شاملة من الأمم المتحدة شأن جميع أشكال العنف ضد الأطفال، فإنها لم تفهم كيف يمكن تجاهل حالة الأطفال تحت نير الاحتلال الأجنبي ومحنة الأطفال الفلسطينيين واللبنانيين. واختتمت قائلة إن وفدها يأمل في أن يتم تصحيح هذا القصور في التقارير المقبلة بشأن العنف ضد الأطفال.

٥٥ - **السيدة أوتاني** (اليابان): نوَّهت مع التقدير بجميع أولئك الذين شاركوا في الدراسة، وخصوصاً الأطفال

المشاركين فيها، فقالت نظراً لأن الدراسة بشأن العنف ضد الأطفال لها بعد جنساني، فينبغي النظر فيها بالاقتران مع الدراسة المتعمقة التي أعدها الأمين العام بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/61/122/Add.1). واختتمت قائلة إنها تقدِّر أن تسمع آراء الخبير المستقل بشأن إمكانية تنسيق نواتج الدراستين للتشجيع على تنفيذ التوصيات الواردة فيهما.

٥٦ - **السيدة أسومو** (كوت ديفوار): تكلَّمت بصفتها أُماً وأعربت عن أسفها للوسائل المتطورة بشكل متزايد التي يستخدمها البالغون لإشباع شهواتهم المالية والجنسية من خلال استخدم الأطفال، وقالت إن المسؤولية تقع على البالغين لوضع نهاية للعنف والتمييز ضد الأطفال. وتود الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الخطوات المحددة والعملية التي يجب أن تتخذها الحكومة لتنفيذ التوصيات المطروحة في الدراسة.

٥٧ - **السيد المقحم** (المملكة العربية السعودية): طالب بأن تنفِّذ جميع الدول التوصيات الواردة في الدراسة. وأضاف أنه يود أن يعرف ما هي الخطوات التي يمكن أن يتخذها المجتمع المدني لتدريب الأقران المتزوجين حديثاً لكي يكونوا آباء وأمهات أفاضل. وقال إنه يلزم أيضاً المزيد من المعلومات بشأن انتهاك حقوق الطفل عندما يجبِّذ الآباء والأمهات واحداً من أطفالهم على الآخرين وبشأن إمكانية أن يثير هذا التفضيل العنف ضد الأطفال.

٥٨ - **السيد سريفورانارت** (تايلند): قال إن الدراسة تشكِّل علامة بارزة من حيث نهجها العريض الأساس والذي يدور حول محور الأطفال والتغطية الشاملة لجميع التحديات الرئيسية على جميع المستويات. وأضاف أن وفده تعهَّد بأن يواصل دعمه لضمان أن تؤدي الدراسة إلى تغييرات هامة على أرض الواقع لما فيه المصلحة العليا للأطفال. ونظراً لأهمية إحداث هذه التغييرات، فإنه يود أن يعرف ما هي الخطوات التي ينبغي أن تتخذ أو التي أُتخذت لتعزيز قدرة الشبكة الحالية من الجهات الفاعلة على المستوى الوطني من أجل تنفيذ الدراسة.

٥٩ - **السيد هورن** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن مكافحة إيذاء وإهمال الأطفال لا يكفي؛ والشيء المطلوب هو إيجاد بيئات إيجابية تساعد على تنشئة الأطفال وتوفر الظروف التي تؤدي إلى حمايتهم. وفي هذا الصدد، قال إنه يرحب بالتأكيد في الدراسة على دور الأسرة في تعزيز رفاه الأطفال. وقال إن هذا الاهتمام بالأسرة يتردد صداه في الولايات المتحدة وبلدانٍ أخرى تنفِّذ سياسات لدعم الأُسر، مع مبادرات لمساعدة الأزواج على تكوين وإدامة زيجات صحية سليمة والتشجيع على الأبوة المسؤولة الحانية.

٦٠ - ومضى قائلاً إنه يوصي بأن تركِّز جهود المتابعة على أفظع أشكال العنف والإيذاء ضد الأطفال وذلك من أجل أفضل استخدام للموارد المحدودة المتاحة لمعاونة الأطفال الذين يتعرضون لأخطر المواقف. وأعرب عن الأمل في أن تشجِّع الدراسة على اتخاذ إجراءات متضافرة لما فيه صالح جميع الأطفال.

٦١ - واختتم متسائلاً عما إذا كان الخبير المستقل يستطيع أن يحدد بشكل إجمالي أنسب الوسائل لتقييم التقدم المحرز حالياً.

٦٢ - **السيدة وامالوا** (كينيا): قالت إنها تود أن تعرف من الخبير المستقل ومن المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عما إذا كان يمكنهما اقتراح طرق بديلة لتأديب الأطفال التي يمكن اعتبارها مقبولة من شتى الثقافات والمجتمعات، مع ملاحظة أن التأديب الشديد مطلوبٌ في بعض الأحيان لإبقاء الأطفال في حالة من الانسجام. وأشارت إلى الطقوس البديلة احتفاء بالانتقال من مرحلة

عمرية إلى أخرى التي استحدثت في كينيا كبدائل لممارسات الختان للإناث.

٦٣ - **السيد بينيرو** (الخبير المستقل المعني بدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال): أجاب على الأسئلة والتعليقات وقال إنه عُقدت حلقة دراسية مواضيعية مشتركة بين الأديان وقد أيدت التوصيات الواردة في الدراسة المتعمِّقة.

٦٤ - وبشأن مسألة العقوبة البدنية، أوضح أن الدراسة تضمَّنت مدخلات من لجنة حقوق الطفل واستندت إلى معاهدة حقوق الطفل. وهناك قيود مفروضة على الطريقة التي يمكن بها معالجة هذه المسألة. وأحال اللجنة إلى التعليق العام رقم ٨ (٢٠٠٦) الذي أبدته لجنة حقوق الطفل، والذي أكد على أن معالجة التقبل أو التسامح إزاء العقوبة البدنية للأطفال والقضاء عليها ليس التزاماً من الدول الأعضاء بمقتضى الاتفاقية فحسب بل إنه أيضاً استراتيجية أساسية للحد من جميع أشكال العنف في المجتمعات ومنعها. وقال إن الأمر يستلزم مزيداً من الحوار لتقييم نتائج العقوبة البدنية للأطفال.

٦٥ - وأضاف قائلاً إنه يوافق على أن الظروف الاجتماعية- الاقتصادية والفقر تؤثر على رفاه الأطفال وبالتالي فإنها تعتبر عامل خطر يتعلق بالعنف ضد الأطفال، على النحو الذي جرت مناقشته في مختلف المحافل الإقليمية.

٦٦ - ومضى قائلاً إن ولاية الممثل الخاص للأمين العام المقترح (A/61/299، الفقرة ١٢٠) تعتبر مسألة تنظر فيها الدول الأعضاء. وينبغي أن يضطلع بهذه الولاية شخص في منصب رفيع المستوى في المجتمع الدولي بغية الحفاظ على زخم المشاورات الإقليمية، وإشراك البلدان، والمنظمات غير الحكومية والوكالات ذات الصلة، بما في ذلك منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ومن الأهمية الفائقة التصرف بشكل سريع في البت بشأن آلية لضمان استمرار العملية الحالية.

٦٧ - وفيما يتعلق بالصراع الأخير في لبنان أوضح أن هذا الصراع قد نَشَب بعد أن فرغ هو من كتابة دراسته. وأعرب عن أمله في أن تولي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح دراسة دقيقة للاقتراح فيما يتعلق بهذه الحالة.

٦٨ - ومضى قائلاً إنه يوافق على أنه من الأهمية مناقشة كيف تؤثر الصراعات المسلحة على الأطفال، ورحَّب باقتراح مصر بعقد مؤتمر بشأن هذه المسألة.

٦٩ - وقال إنه من الأهمية مراعاة المبادرات الخاصة بالرعاية الأبوية، مثل الخبرات التي ذكرتها الولايات المتحدة، في الجهود المتعلقة بحماية الأطفال. وتؤدي الحكومات والمجتمع المدني دوراً رئيسياً في هذا الصدد. وتعتبر خطة عمل الجمهورية العربية السورية بشأن العنف ضد الأطفال أيضاً مساهمة قيِّمة. وأحال أيضاً اللجنة إلى أعمال هيئة إنقاذ الطفولة التي نشرت عدداً من التقارير وأعدت مجموعات إعلامية لتدريب الآباء والأمهات على مناهج بديلة إزاء تعليم الأطفال.

٧٠ - وأضاف قائلاً إنه يوافق على ضرورة التنسيق بين الأعمال بشأن العنف ضد الأطفال وبشأن العنف ضد المرأة وقد تكفَّل بهذا في إعداد دراسته. ويستلزم الأمر النظر معاً في التوصيات المشتركة الواردة في الدراستين المختصتين.

٧١ - ومضى قائلاً إنه يرحب بمشاورات المتابعة على المستوى الإقليمي التي عُقدت في مصر وفي المملكة العربية السعودية والمبادرات التي قدمها مجلس أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية.

٧٢ - واختتم قائلاً إنه يأمل في أن يتم تنفيذ التوصيات خلال السنوات الأربع التالية، بما في ذلك تلك التوصيات المتصلة بجمع البيانات على المستوى الوطني.

٧٣ - **السيدة فينيمان** (المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)): قالت في معرض إجابتها على الأسئلة والتعليقات أن منظمة اليونيسيف حاولت أن تقدم المساعدة إلى الحكومات والبرلمانات لضمان أنها تنفِّذ التوصيات وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل، وعملت بشكل وثيق مع المنظمات مثل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مسائل مثل الاتجار بالأطفال. ويجب على المشرعين أن يعالجوا مسائل العنف ضد الأطفال على أساس عالمي واستبانة أنواع القوانين التي من شأنها حماية الأطفال من شتى أشكال العنف.

٧٤ - وأضافت قائلة إن منظمة اليونيسيف لديها مبادرة للإصلاح لكي تعرف كيف يمكن أن تعمل بشكل مباشر أكثر في البلدان لمعاونتها على شق طريقها وتنفيذ قوانين ولوائح مناسبة. وأكدت أيضاً على ضرورة إنفاذ تلك القوانين بشكل ناجع ومن أجل التدريب السليم لأجهزة إنفاذ القوانين والتعاون بينها ومؤسسات الرعاية الصحية.

٧٥ - وفيما يتعلق بالطرق البديلة لتأديب الأطفال، يمكن أن يكون هذا جزءاً من نهج أعم قائم على المجتمع المحلي الذي يمكن أيضاً أن يشمل تعليم النساء بشأن الرضاعة الطبيعية وكيفية الرعاية بأنفسهن أثناء فترة الحمل. وتعتبر المبادرات المستندة إلى المجتمعات المحلية هي أنسب مكان لمعالجة المعايير الثقافية.

٧٦ - **الدكتور نوردشتروم** (المدير العام بالإنابة لمنظمة الصحة العالمية): قال إن الدراسة والمناقشة الحالية توضحان أن الحالة فيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال تعتبر غير مقبولة. وتعتبر التدابير الرامية إلى التصدي لهذا العنف واضحة؛ فالشيء المطلوب هو اتخاذ إجراء فوري والتعاون عبر منظومة الأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء.

٧٧ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى البدء في إجراء مناقشتها العامة للبند ٦٣ من جدول الأعمال.

٧٨ - **السيدة فريزر - موليكيتي** (جنوب أفريقيا): قالت إن جنوب أفريقيا صدقت على اتفاقية حقوق الطفل وعلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين بها وكذلك على الصكوك الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة. وأضافت قائلة إن الدستور ينص على تعزيز وحماية حقوق الأطفال، أما القضايا ذات الصلة فتعالج من خلال مكتب رئاسة الجمهورية المعني بحقوق الطفل.

٧٩ - وأضافت قائلة إن جنوب أفريقيا عقدت مشاورات على المستوى الوطني والإقليمي بشأن الدراسة المعنية بالعنف ضد الأطفال، وقالت إنها تؤيد توصياتها من ناحية المبدأ.

٨٠ - ومضت قائلة إنه من بين إنجازات جنوب أفريقيا لضمان منع العنف ضد الأطفال إلغاء العقوبة البدنية واعتماد قانون مدارس جنوب أفريقيا لضمان الأمان في المدارس ومبادرات أخرى لضمان أن يتم تعزيز روح الرعاية والدعم.

٨١ - وللتصدي للعنف ضد الأطفال في البيت والأسرة، من الأهمية اتخاذ نهج مبتكر من خلال الرعاية الأبوية الصحية والتعليم وتمكين الأطفال، نظراً لهذا النوع من العنف يصعب اكتشافه. وفي هذا الصدد فإن ثقافة الإصغاء إلى آراء الأطفال والاستماع إليهم تحتاج إلى تعزيز.

٨٢ - ومضت قائلة إن الدستور يقدم أيضاً توجيهات في احتضان مختلف التقاليد والأعراف للنهوض بالمجتمعات المحلية التي تعتبر هي الواقية للأطفال.

٨٣ - وأضافت قائلة إن الوزارات الحكومية، بمعاونة من المنظمات غير الحكومية، تلعب دوراً محورياً في تنفيذ ''برامج

التحول" التي ساعدت على تحول ما يزيد على ٠٠٠ ١٥٠ من نظام العدالة الجنائية. زيادة على ذلك، من غير المشروع تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ثم حماية الأطفال ممن يزيدون عن هذا العمر بمقتضى قانون الشروط الأساسية للعمالة والمعايير الدولية الأخرى مثل تلك التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية. ومع ذلك، هناك افتقار إلى اللائحة المتعلقة بالأطفال الذين تزيد أعمارهم على ١٥ سنة ويعملون في الاقتصاد غير النظامي، بما في ذلك العاملون بالمنازل والعمال في المزارع.

٨٤ - واستطردت قائلة إن الدول الأعضاء في حاجة إلى إتاحة الموارد وتنسيق استراتيجياتها فيما يتعلق بحماية الأطفال وذلك بتبادل أفضل الممارسات. واختتمت قائلة إن الشيء المفتقد هو الإرادة السياسية لتنفيذ الالتزامات المعلنة للقضاء على العنف ضد الأطفال بجميع أشكاله.

٨٥ - **السيدة خان ويليامز** (نائبة مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان): قالت إنها تتفق مع جنوب أفريقيا بشأن النهج الشامل الذي يلزم أن يعتمد في معالجة حقوق الأطفال، وأفضل طريقة لمتابعة التوصيات الواردة في الدراسة بشأن العنف ضد الأطفال هي إجراء استعراضات قطرية كلٌ على حدة، وذلك لتقييم التدابير التي تعتبر مناسبة أو التي تحتاج إلى مراجعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.